دور مراكز البحوث في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي

" تقييم تجربة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر "

د/ ضياء محمد أحمد حسن

مدرس (باحث) الاقتصاد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي – جامعة الأزهر بالقاهرة

المستخلص

تستهدف الدراسة التعرف على دور مراكز البحوث في تطوير الاقتصاد الإسلامي؛ وذلك من خلال تقييم دور مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي في تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي، منذ أن تم إنشائه وحتى عام ٢٠١٧م. وذلك وصولاً إلى معرفة الواقع الحالي واقتراح المأمول مستقبلاً لتفعيل هذا الفكر ودفعه كي يتبوأ المكانة اللائقة به. ويُقصد بالفكر الاقتصادي محاولات المسلمين (علماء وغيرهم) في التأليف والكتابة وتوليد المعرفة المتعلقة بإشباع حاجات الإنسان، استناداً لمصادر المعرفة الإسلامية (القرآن الكريم والسنة النبوية)، أما دور مراكز البحوث في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي فيُقصد به الأنشطة التي يتم من خلالها إنتاج المعرفة الاقتصادية الإسلامية.

لتحقيق ذلك تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث؛ تناول المبحث الأول منها مفهوم مراكز البحوث وأهميتها، أما المبحث الثاني فتناول دور مراكز البحوث في تطوير الاقتصاد الإسلامي، والمبحث الثالث تناول تجربة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر.

الكلمات المفتاحية: الفكر الاقتصادي الإسلامي، مراكز البحوث، تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجدة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

Abstract

The study aims to identify the role of research centers in the development of the Islamic economy by evaluating the role of Saleh Kamel Center for Islamic Economics in the development of Islamic economic thought since its establishment until 2017. To achieve this, the study was divided into three topics. The first topic dealt with the concept of research centers and their importance. The second topic dealt with the role of research centers in the development of the Islamic economy. The third topic dealt with the experience of Saleh Kamel Center for Islamic Economics at Al-Azhar University.

Keywords: Islamic Economic Thought, Research Centers, Islamic Economic Thought Development, Islamic Economics Research Center in Jeddah, Saleh Kamel Center for Islamic Economics

مقدمة

تواجه الأمة الإسلامية العديد من التحديات التي تفرض نفسها كقضايا أساسية ومهمة يتوجب على المسلمين الاهتمام بها ودراستها ومحاولة مواجهتها. أهم هذه القضايا هي القضايا السياسية والاقتصادية، والتي يترتب عليهما العديد من القضايا الاجتماعية والثقافية والعلمية.

وتبرز القضايا الاقتصادية كأهم القضايا التي تواجه الدول النامية عامة والدول الإسلامية خاصة، وتسعى إلى البحث عن الحلول والمعالجة لهذه القضايا بما لا يتعارض مع ثوابت الشريعة الإسلامية من حل وتحريم.

لقد تعرضت الأمة الإسلامية لضربات شديدة وأزمات مزعجة، بداية من القرن التاسع عشر الميلادي وحتى الآن (٢٠١٩م). وكان أخطر هذه الضربات الاحتلال الأوربي – بحجة الاستعمار *colonization- لمعظم البلدان الإسلامية في آسيا وأفريقيا، والانهيار التام للدولة العثمانية التي كانت قد وصلت إلى درجة بالغة من الضعف والتفكك[1]. وقد ترتب على هذا الاحتلال نهب لثروات الأمة ومواردها الاقتصادية، وتبعية سياسية واقتصادية وثقافية، ما انفكت الأمة تعاني منها حتي الآن.

---

* مفهوم الاستعمار من المفاهيم التي أصبحت تُستخدم لتدل على معنى " الاحتلال"، وهذا مخالف لدلالة مفهوم " الاستعمار"؛ والذي يعني البناء والإعمار، مصداقاً لقوله تعالي: ﴿**هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**﴾ [هود، الآية ٦١]. وسيطرة الدول الأوربية على البلدان الإسلامية لم يكن أبداً بهدف البناء والإعمار، وإنما بهدف نهب ثرواتها ومواردها، لذلك فالمناسب استخدام لفظ " احتلال"

[1] عبدالرحمن يسري أحمد: المنهج العلمي في الاقتصاد الإسلامي (الفلسفة والبناء النظري)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية– جامعة الإمام، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠١٠م، ص٧.

ورغم ما تحقق من استقلال سياسي للبلدان الإسلامية – واحدة تلو الأخرى – في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، إلا أن معظم البلدان الإسلامية ظلت – ولا زالت– تعاني من التبعية الاقتصادية للدول الأوربية والولايات المتحدة، وهو ما أنعكس في سيطرة نموذجي الرأسمالية والاشتراكية على محاولات التنمية الاقتصادية في جميع البلدان الإسلامية، ومحاولة تطويعهما ليناسبا هذه البلدان، وهو ما ترتب عليه مزيد من التبعية الاقتصادية، وفشل محاولات النمو والتقدم الاقتصادي في هذه البلدان.

في هذه الفترة، بدأت تظهر محاولات جادة تستهدف إحياء المعرفة والفكر الاقتصادي الإسلامي؛ حيث ظهر مصطلح " الاقتصاد الإسلامي" خلال القرن الرابع عشر الهجري بداية القرن العشرين الميلادي؛ تعبيراً عن إرادة " العقل الجمعي" لشعوب البلدان الإسلامية في العودة إلي الإسلام كمرجعية أساسية في شتى جوانب الحياة، ومنها الجانب الاقتصادي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان ظهور مصطلح " الاقتصاد الإسلامي" تعبيراً عن تراث علمي موجود من قبل[1].

وكان من أبرز التطورات في مسار الفكر الاقتصادي الإسلامي في هذه الفترة تدريس مقررين للاقتصاد الإسلامي بكلية المعاملات المالية والإدارة

---

[1] انظر: – عبدالرحمن يسري أحمد: الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب– البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠م، ص ١٥.

– صامويل هنتنجتون: صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، مكتبة الأسرة– الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ١٨٠، ١٨١.

(كلية التجارة حالياً)، قاما بتدريسهما المستشار الدكتور محمد شوقي الفنجري. وهو ما ساهم بشكل كبير تخريج عدد من طلاب الكلية الذين كانوا في طليعة الباحثين الذين تناولوا موضوعات في الفكر الاقتصادي الإسلامي؛ وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور رفعت العوضي، الأستاذ الدكتور شوقي أحمد دنيا، الأستاذ الدكتور يوسف إبراهيم يوسف، الأستاذ الدكتور شعبان فهمي، الأستاذ الدكتور محمود لاشين، الأستاذ الدكتور محمد السيد برس، ثم توالى تسجيل ومناقشة رسائل علمية (ماجستير ودكتوراه) في موضوعات مختلفة في الاقتصاد الإسلامي.

وهكذا بدأ الفكر الاقتصادي الإسلامي في الظهور من جديد، وبدأ الاهتمام به ينمو ويزدهر، وتمخض هذا عن انعقاد أول مؤتمر عالمي للاقتصاد الإسلامي أُقيم في مكة المكرمة عام ١٩٧٦م. بعد انعقاد هذا المؤتمر تطور الاهتمام بالفكر الاقتصادي الإسلامي، حيث بدأ يأخذ شكل مؤسسي؛ فكان إنشاء مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجدة أحد أهم توصيات المؤتمر، ليكون اللبنة الأساس في دعم ونشر البحوث العلمية، وعقد المؤتمرات والندوات التي تخدم الاقتصاد الإسلامي، كما بدأت بلدان إسلامية أخرى مثل مصر وباكستان والسودان..... وغيرها في الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي.

وكان لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجدة بصفة خاصة، ولغيره من مراكز الأبحاث بصفة عامة دور أساسي وفعال في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي. لذا يحاول البحث التعرف على دور مراكز البحوث في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي؛ باعتبار القضايا الاقتصادية من القضايا الأساسية التي تواجه الأمة الإسلامية، والتعامل معها يجب أن يكون وفقاً للشريعة الإسلامية التي تميز الأمة الإسلامية عن سائر الأمم.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال الدور الذي قامت به مراكز البحوث في تطوير وتجويد المعرفة الاقتصادية الإسلامية، من خلال إنتاج معرفة اقتصادية إسلامية منقحة ومحكمة، بالإضافة إلى الدور الذي قامت به في نشر المعرفة الاقتصادية والترويج لها من خلال إقامة المؤتمرات والندوات الدولية والعالمية، والذي كان له صدى كبير على المستوى النظري والتطبيقي.

مشكلة الدراسة

تتمثل المشكلة التي تحاول الدراسة استعراضها وتحليلها في تراجع الدور الذي تقوم به مراكز البحوث في تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي، على الرغم من الدور المهم الذي قامت به في بداية نشأتها. خاصة في ظل كل ما تعاني منه بعض الكتابات في الاقتصاد الإسلامي من عدم العلمية والعشوائية، والاختلاف الكبير بين المؤلفين والباحثين في الأصول والمبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي.

فرضية الدراسة

تحاول الدراسة اختبار فرضيتين أساسيتين هما:

- أدت مراكز البحوث دور مهم في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي.
- وجود علاقة طردية بين دور مراكز البحوث وبين تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي.

أهداف الدراسة

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم مراكز البحوث وأهميتها.
- التعرف على دور مراكز البحوث في تطور الاقتصاد الإسلامي.

- استعراض تجربة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي وتقييمها.

ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم البحث إلى المباحث التالية:-

المبحث الأول: مفهوم مراكز البحوث وأهميتها

المبحث الثاني: دور مراكز البحوث في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي.

المبحث الثالث: تقييم تجربة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي.

المبحث الأول

مفهوم مراكز البحوث وأهميتها

أصبحت مراكز البحوث ذات دور مهم، خاصة لدى صُناع ومتخذي القرار، وهذا يصدُق على المجتمعات الغربية، أما المجتمعات المسلمة – معظمها دولاً نامية– فإن أهمية مراكز البحوث ليست على نفس الدرجة؛ وذلك لأسباب عديدة – سيتم مناقشتها لاحقاً–. وتأتي هذه الأهمية لمراكز البحوث من كونها مؤشراً للمنجزات الحضارية والنهضوية والثقافية، وعنواناً للتقدم وأحد مؤشراته في التنمية ورسم السياسات.

ويرتبط تحقيق مراكز البحوث للأهداف التي تم تأسيسها لأجلها بالعديد من العوامل، يأتي في مقدمة هذه العوامل توافر التمويل، والذي بدونه لا تستطيع هذه المراكز القيام بالأدوار المنوطة بها.

نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم مراكز البحوث وأهميتها، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مفهوم مراكز البحوث

يتكون مصطلح " مراكز البحوث" من كلمتين؛ كل كلمة منهما لها دلاتها ومفهومها، نبدأ بتعريف كلمة مراكز، وهي **لغة:** " المَراكِزُ منابت الأَسنان ومَرْكَزُ الجُنْدِ الموضع الذي أُمروا أَن يلزموه وأُمروا أَن لا يَبرَحُوه ومَرْكَزُ

الرجل موضعُه يقال أَخَلَّ فلانٌ بِمَرْكَزِه وارْتَكَزْتُ على القوس إِذا وضعت سِيَتَها بالأَرض ثم اعتمدت عليها ومَرْكَزُ الدائرة وَسَطُها"[1]. ويستفاد من التعريف اللغوي أن كلمة " مراكز" جمع مركز، ويعني الموضع أو المكان. أما كلمة " البحوث"، جمع "بحث"، والبحث **لغة:** " طَلَبُكَ الشيءَ في التُّراب؛ بَحَثَه يَبْحَثُه بَحْثاً، وابْتَحَثَه. والبَحْثُ أَن تَسْأَل عن شيء، وتَسْتَخْبر. والبُحُوثُ: جمع بَحْثٍ. قال ابن الأَثير: ورأَيت في الفائق سورة البَحُوث، بفتح الباء، قال: فإِن صحت، فهي فَعُول من أَبنية المبالغة، ويقع على الذكر والأُنثى، كامرأَة صَبور، ويكون في باب إِضافة الموصوف إِلى الصفة"[2]. وجاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس أن الباء والحاء والثاء أصلٌ واحد، يدلُّ على إثارة الشيء؛ قال الخليل: البحث طلبك شيئاً في التُّراب. والبحث أن تسأل عن شيء وتستخبر. تقول استَبْحِثْ عن هذا الأمر، وأنا أستَبْحِثُ عنه. وبحثْتُ عن فلانٍ بحثاً، وأنا أبحث عنه[3]. ويُستفاد من المعنى اللغوي أن كلمة " البحوث" تفيد التفتيش والتنقيب عن الحقيقة.

وأما تعريف " مراكز البحوث" **اصطلاحاً؛** فثمة عدم اتفاق حول تعريف محدد يمكن من خلاله التعرف على مفهوم " مراكز البحوث"، والسبب في هذا هو التداخل _ المتعمد في بعض الأحيان– الحادث بين مصطلحي مراكز

---

[1] الامام ابن منظور الأفريقي: لسانُ العرب، الجزء السابع، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٠م، ص ٢٢٢.

[2] الامام ابن منظور الأفريقي: لسانُ العرب، الجزء الثاني، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٠م، ص ٤١٩، ٤٢٠.

[3] موقع الباحث العربي: على الرابط http://www.baheth.info/all.jsp?term=بحث تاريخ الاقتباس في ٢٠١٤/١٢/٣م

البحوث وما يُسمى بـــ " الثينك تانكس". وفي هذا الصدد يقول أحد الباحثين: " ثمة غموض يحيط بتعريف مراكز البحث والدراسات أو "الثينك تانكس" Think Tanks. فتعريف هذه المراكز لا يزال محل خلاف؛ نظـــراً إلـــى أن معظـــم المؤسسات والمراكز المنتمية إلى مجال البحث، لا تعدّ نفسها من صنف الـــــ "ثينك تانكس" في وثائق تعريف الهوية الذاتية، وإنما تعلن عن نفسها كمنظمـــة غير حكوميّة أو منظمة غير ربحية، لذا، يبقى هذا المفهوم فضفاضاً، ويحتمـــل أكثر من تعريف؛ بسبب كثرة التفاصيل والحيثيّات التي تحيط به، والأبعاد التي تكتنفه."[١]. على هذا النحو يُصبح لدينا مصطلحين – إن صح التعبير–؛ أولهما: مراكز البحوث، والتي هى موضوع بحثنا، وثانيهما: هو الثينك تانكس Think Tanks، والتي تترجم إلى مراكز الفكر أو التفكير. والواقع أن أغلب التعاريف الموجودة والمتداولة في أدبيات هذا الموضوع تركز على المـــصطلح الثـــاني: الثينك تانكس. ولأجل التخلص من هذا الغموض، وتحديد مفهـــوم مـــصطلح " مراكز البحوث" في بحثنا هذا، سوف نستعرض فقرات مما كُتـــب فـــي هـــذا الصدد، ثم نقوم بتحليها، ونختتم هذا ببيان "مفهوم مراكز البحوث" كمـــا هـــو موجود في عنوان هذا البحث، وذلك على النحو التالي:

- ذكر علي الصالح مُولى في مقدمة بحثه المعنون بـــــ [الثينك تـــانكس أو إمبراطوريات الفكر: مدخل إلى فهم الوجه الآخر لقوة الولايات المتحـــدة الأمريكية] ما نصه: ".... إننا نعني على وجه التـــدقيق مراكـــز البحـــث ودورها في إنتاج المعرفة وإسهامها في توجيه الرأي العام وتـــوفير مـــا

[1] خالد وليد محمود: دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي (الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٣م، ص ٤.

يحتاج إليه صُناع القرار من معلومات واستشارات ودراسات، وليس لمراكز البحث التي تعرف اليوم انتشاراً واسعاً في أغلب دول العالم، النفوذ والفاعلية اللازمان لتندرج في سياق بحثنا. إن كثيراً منها لا يزيد عن كونه نوادي ثقافية أو مؤسسات بحثية منغلقة على نفسها أو هيئات إعلامية وشبه أكاديمية يقع استثمارها من قبل كثير من أنظمة العالم غير الديمقراطية لتكون سنداً لها بما توفره من دعاية سياسوية (سياسية) وأيديولوجية تتحرك على سطح الأحداث ولا تنغمس فيها توجيها وتعديلاً. "[١]. وفي موضع آخر من بحثه يذكر الباحث ما نصه: "....هكذا إذن يمكن الذهاب في شيء من الاطمئنان إلى أن الثينك تانكس وإن بدأت تتسرّبُ بنسق متسارع إلى جهات كثيرة في العالم، فإن الجدل حول ماهيتها والأدوار التي تؤديها أو يُفترض أن تقوم بها يشير إلى شيئاً ما مازال يحتاج إلى تعميق النظر فيها عسى تخرج الثينك تانكس من محليتها الأمريكية أولاً، وعسى أن تتحول مراكز البحث التقليدية خارج المجال الأمريكي إلى منشآت فعالة وذات وظائف ريادية في إنتاج مسارات للعالم يتحرك فيها صُناع القرار الدوليون ثانياً."[٢].

- يُعرف هوارد، ج وياردا مراكز البحوث بأنها: " عبارة عن مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها لا تقدم مساقات (مناهج) دراسية؛ هي مؤسسات غير ربحية، وإن كانت تملك " منتجاً" وهو

---

[1] علي الصالح مُولى: الثينك تانكس أو إمبراطوريات الفكر (مدخل إلى فهم الوجه الآخر لقوة الولايات المتحدة الأمريكية)، مجلة أماراباك، المجلد الثالث، العدد الخامس، ٢٠١٢م، ص٣٥.

[2] المرجع السابق، ص ٤٠.

الأبحاث. هدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات. كما أنها تركز اهتماماً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة العامة والدفاع والأمن والخارجية، كما لا تحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل؛ بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق، ولفت انتباه الجمهور لها"[١].

- يذكر فهد بن مطر الشهراني أن مراكز البحوث هي: "وحدة بحثية مستقلة، تهدُف إلى تحقيق إنجازات نوعية، وابتكارية في تخصص معين، كما تهدف إلى تعزيز القدرات ودعم البرامج البحثية والرُقي بها في ذلك التخصص، والقيام بأنشطة تدعم المجالات العلمية والبحثية."[٢].
- التقرير الصادر عن معهد لودر بجامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية لسنة ٢٠١٤م، يُعرف "الثينك تانكس" بأنها: مؤسسات تهتم بأبحاث السياسات العامة وتحليلها، وتوفر المعلومات، وتقدمها بطريقة مفهومة وموثوقة، وتستقرئ المسارات المستقبلية المحتملة؛ وبالتالي تقوم بتقديم النصح والمشورة محلياً وعالمياً، لتُعين صانع القرار في الجهات الرسمية وغير الرسمية (مؤسسات، شركات، أحزاب...) في اتخاذ القرارات المناسبة[٣].

---

[1] خالد وليد محمود: مرجع سابق، ص ٤.

[2] فهد بن مطر الشهراني: إسهامات مراكز البحوث العلمية في دعم العمل الدعوي بمدينة الرياض (دراسة تحليلية تقويمية)، سالة ماجستير، كلية الدعوة والإعلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ص٧.

[3] Mcgann, James G.(2015), "2014 Global Go To Think Tank Index Report", The Lauder Institute University Of Pennsylvania Philadelphia, USA, P 8.

في ضوء ما تم استعراضه عاليه، يمكن استخلاص عدد من النقاط، وهي:-

- أن أغلب التعاريف المتاحة يُركز على " الثينك تانكس"، وهناك " ندرة" في أدبيات موضوع " مراكز البحوث".
- ما ذكره علي صالح مُولى يُلخص الفرق بين مراكز البحوث، والثينك تانكس، وقد قدم وصفاً دقيقاً لمراكز البحوث الموجودة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ويرى الباحث أنه وصف لواقع مراكز البحوث في البلدان الإسلامية؛ حيث يقول: " إن كثيراً منها لا يزيد عن كونه نوادي ثقافية أو مؤسسات بحثية منغلقة على نفسها أو هيئات إعلامية وشبه أكاديمية يقع استثمارها من قبل كثير من أنظمة العالم غير الديمقراطية لتكون سنداً لها بما توفره من دعاية سياسوية (سياسية) وأيديولوجية تتحرك على سطح الأحداث ولا تنغمس فيها توجيها وتعديلاً"[1].
- ما ذكره هوارد، ج ويارداء، عبارة عن خصائص أو سمات " الثينك تانكس"
- ما ذكره فهد ابن مطر الشهراني في تعريف مراكز البحوث، هو التعريف المناسب والملائم لمراكز البحوث الموجودة في الوطن العربي والبلدان الإسلامية؛ حيث أنها مراكز يتوقف دورها عند إنتاج الابحاث وتدعيمها، دون أن يكون لها أي دور أو اتصال بصُناع القرار.

في ضوء هذه النقاط يمكن للباحث القول أن " الثينك تانكس" ما هي إلا مراكز بحوث، ولكنها ذات فاعلية وكفاءة عالية، ولها علاقاتها القوية بصُناع القرار، وهي تركز على السياسات العامة. وهو ما يحتاج إليه العالم الإسلامي أكثر من غيره، في ظل ما يواجهه من قضايا مهمة وملحة. كذلك يمكن القول

[1] علي الصالح مُولى: مرجع سابق، ص ٣٥.

بأن البلدان الإسلامية لا تملك مراكز بحوث على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية كتلك التي تتمتع بها المراكز التي يُطلق عليها " الثينك تانكس". وبعيداً عن الاستغراق في الاختلاف في المسميات والمصطلحات، فإن مصطلح " مراكز البحوث" إنما يعني تلك المراكز المخصصة لدراسة وبحث قضايا معينة، تختلف باختلاف المجال الذي يتخصص فيه المركز، سواء كانت هذه المجالات علمية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، واستخدام ما تم التوصل إليه من نتائج في معالجة المشكلات الآنية، وذلك من خلال التنسيق والاتصال بين هذه المراكز وبعضها البعض من ناحية، وبين متخذي القرار من ناحية أخرى.

ثانياً: أهمية مراكز البحوث

يتفق الجميع على أن مراكز البحوث ذات أهمية كبيرة في استعراض ومناقشة وتحليل القضايا المختلفة لأي مجتمع، ولكن هذه الأهمية تتوقف على مدى كفاءة وفاعلية هذه المراكز ومدى ارتباطها بصانع القرار بواقع المجتمع، بصفة عامة يمكن بيان أهمية مراكز البحوث في النقاط التالية[1]:

- مراكز البحوث تؤدي دورًا كبيرًا في إلقاء الضوء على العديد من القضايا والمشكلات المتعلقة بالمجتمع؛ حيث تساعد نتائج تلك البحوث صُناع القرار على اتخاذ قراراتهم، لاسيما في مجال السياسات العامة والسياسات الاجتماعية.

[1] علي العميري وآخرون: مراكز الأبحاث... قاطرة تنمية يعوقها التمويل ويتجاهلها المجتمع، جريدة المدينة، العدد رقم ١٩٣٥١، بتاريخ ١٢ مارس ٢٠١٦م. متاح على الرابط: http://www.al-madina.com/node/665165

- مراكز البحوث أسهمت في نهضة أمريكا، وأوروبا، وروسيا، وشجعت على التحدّي والتطوير الحقيقي لمراحل النهضة المطلوبة في هذه الدول؛ بتحديد خيارات البحث؛ كمراكز البحث في مجالات الأدوية، ومراكز أبحاث الصناعات بمختلف اتّجاهاتها مثل صناعة السيارات، وصناعة الأسلحة، والحاسب الآلي. وغير ذلك من المجالات.
- مراكز البحوث تُعد أحد المقومات التي تتكئ عليها الدول في تقدمها الحضاري والتقني، وذلك بسبب ما تقدمه هذه المراكز من استشراف للمستقبل في كافة الاصعدة؛ حتى أصبحت هذه المراكز مؤثرة جدًا في صنع القرار.

وعلى الرغم من هذه الأهمية لمراكز البحوث، وأدوارها المختلفة في تحقيق النهوض على مختلف المستويات والمجالات، إلا أن الحالة التي عليها الأمة الإسلامية اليوم، تعكس محدودية الدور التي تقوم به هذه المراكز في مواجهة القضايا المختلفة التي تواجهها الأمة الإسلامية، وذلك بسبب عدم كفاءة وفاعلية هذه المراكز، وانفصالها عن واقع الأمة. أن أي دور لمراكز البحوث في مواجهة قضايا الأمة الإسلامية، لا يمكن أن يتواجد إلا بتوافر الإرادة السياسية للبلدان الإسلامية في تواجد هذا الدور، وهو ما يترتب عليه ارتباط هذه المراكز بُصناع ومتخذي القرار، وبالتالي توافر كافة الإمكانيات المادية والبشرية لهذه المراكز.

المبحث الثاني

دور مراكز البحوث في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي

بدايةً يجب التأكيد على أن مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، هو أول مركز متخصص في أبحاث الاقتصاد الإسلامي، وتم

إنشائه في عام ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م ؛ وهو ما يُشير إلى عدم إمكانية الحديث عن دور لمراكز البحوث في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي قبل هذا التاريخ.

في ضوء هذا يسعى الباحث إلى التعرف على دور مراكز البحوث في تطوير الاقتصاد الإسلامي، لذا نبدأ باستعراض أهم المراحل التي مر بها الفكر الاقتصادي الإسلامي؛ وذلك من هجرة الرسول $ حتى تاريخ إنشاء مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجدة؛ باعتباره أول مركز متخصص في الاقتصاد الإسلامي.

فيما يلي نستعرض بإيجاز أهم المراحل التي مر بها الفكر الاقتصادي الإسلامي.

أولاً: أهم مراحل تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي

يمكن تلخيص وإيجاز اهم المراحل التي مر بها الفكر الاقتصاد الإسلامي على النحو التالي:

١- مرحلة التأسيس

تمتد هذه المرحلة من بداية الهجرة إلى منتصف القرن الثاني الهجري تقريباً؛ حيث لم تشهد هذه الفترة كتابة أو تدوين الأفكار الاقتصادية بطريقة علمية[1]، وأغلب الأفكار الاقتصادية خلال هذه الفترة كانت شفهية؛ وما كُتب منها لم يكن من قبيل التدوين العلمي، وإنما كان في شكل وثائق أو خطابات متفرقة[٢].

---

[1] شوقي الدنيا: الفكر الاقتصادي الإسلامي (مرحلة التأسيس)، المجلة العلمية لقسم الاقتصاد- كلية التجارة بنات – فرع تفهنا الأشراف- جامعة الأزهر، العدد الأول، ٢٠٠٧م، ص ٩٠.

[2] المرجع السابق: ص ٩١.

٣- مرحلة التدوين

وتمتد هذه المرحلة من منتصف القرن الثاني الهجري حتي بداية الربع الأخير من القرن الرابع عشر الهجري تقريباً؛ وفي هذه المرحلة لم تكن الكتابة في الاقتصاد الإسلامي تحت مسمي الاقتصاد الإسلامي، وإنما كانت ترد ضمن الكتابات المختلفة في شتى العلوم الإسلامية. وشهدت هذه الفترة توسع النشاط الاقتصادي في الدولة الإسلامية وتعدد صوره، وهو ما ساعد على بداية ظهور الأفكار الاقتصادية في ثنايا العلوم الإسلامية المختلفة –التي بدأ تدوينها في ذلك الوقت–، وخاصة في الكتابات الفقهية، ومن أمثلة هذه الكتابات ومؤلفيها ما يلي[1]:-

---

[1] أنظر:

- يوسف إبراهيم يوسف: استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام. مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٨١م، ص ١٨٦.
- محمد شوقي الفنجري: الوجيز في الاقتصاد الإسلامي. دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٢٦.
- عبدالرحمن يسري احمد: الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصر الوسيط، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠م، ص ٥– ٨.
- فؤاد عبدالله العمر: مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣م، ص ٤٢، ٤٣.
- رفعت السيد العوضي: تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد (المساهمة العربية العقلانية). دار المنار، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٩–٢١.
- ابي عبيد القاسم بن سلام: الأموال، تقديم ودراسة وتحقيق محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٢٢.

- كتاب الخراج لأبي يوسف (ت ١٨٢هـ) وكتاب الخراج لموسى الرازي (كان حياً قبل ١٨٩هـ).
- كتاب (الكسب) للشيباني (ت ١٨٩ه).
- التجارات لصفوان البحلي (ت ٢١٠ هـ)، كتاب التبصر بالتجارة للجاحظ (ت ٢٥٥ه)
- الأرزاق للنظَّام (ت ٢٣١هـ).
- الأرزاق والآجال والأسعار للنوبختي (ت ٣١٠ هـ).
- التجارة لأبو فرج الأصبهاني (ت ٣٥٦هـ).
- كتاب الإشارة إلي محاسن التجارة للدمشقي [القرنين الخامس والسادس الهجريين]
- كتاب الغرض المطلوب في تدبير المأكول والمشروب لأبن رقيقة (ت ٦٣٥ هـ).
- كتاب الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم (٧٥١ه).
- كتاب قسم المبتكر في قصم المحتكر للملطي (٧٨٨هـ).

- زينب صالح الأشوح: الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي (نظرة تاريخية مقارنة) نسخة إليكترونية بصيغة pdf، متاحة علي موقع كتب عربية علي الرابط التالي:www,kotobarabia.com
- شوقي أحمد دنيا: علماء المسلمين وعلم الاقتصاد (ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد)، دار معاذ للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م، ص ٢٣.
- ياسر عبدالكريم الحوراني: في مصادر التراث الاقتصادي الإسلامي، مجلة إسلامية المعرفة، المجلد (٥)، العدد (٢٠)، ٢٠٠٠م، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن، ص ١٨٠ – ١٨٨.

- كتاب المقدمة لابن خلدون (٨٠٨هـــــ).
- كتاب الفلاكة والمفلكون للدلجي (ت ٨٣٨ هـــــ).
- كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريزي (ت ٨٤٥ هـ).
- كتاب حصول الرفق في تحصيل الرزق للسيوطي (٩١١هـــــ).

٣- مرحلة الاستقلالية وظهور مصطلح الاقتصاد الإسلامي

يمكن تحديد بداية هذه المرحلة من الربع الأخير من القرن الرابع عشر هجري (النصف الثاني من القرن العشرين ميلادي) وحتي الوقت الحاضر (١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م)، وهي الفترة التي شهدت مولد وظهور مصطلح الاقتصاد الإسلامي[١]، وقد تأثر ظهور المصطلح بعدة عوامل يمكن إيجازها فيما يلي:-

- الوضع الذي أصبح عليه حال المجتمعات الإسلامية، وما تعانيه من حالة اقتصادية تتصف بالتخلف وتصنيف معظمها كدول نامية، وهو ما أدى إلى بزوغ ظاهرة الصحوة الإسلامية، والتي كان من آثارها العودة إلى الدين باعتباره أساساً لكل نظام سياسي واجتماعي واقتصادي، والرجوع إلى التراث الحضاري ومحاولة الاستفادة منه في التعامل مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات الإسلامية[٢].

---

[1] رفعت السيد العوضي: الاقتصاد الإسلامي (دلالة المصطلح)، متاح علي الرابط التالي: http://www.cairodar.com/117099-الاقتصاد-

[2] محمد بن حسن بن سعد الزهراني: مناهج البحث في الاقتصاد الإسلامي المعاصر (تحليل وتقويم)، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ١٩٩٨م، ص٣٠، ٣١.

- فشل نظريات الاقتصاد الوضعي في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي للدول الإسلامية، بل إنها كانت سبباً في بعض المظاهر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السيئة، وهو ما دفع مفكري الصحوة الإسلامية من المشتغلين بميدان الاقتصاد إلى إعادة النظر في المفاهيم والنظريات التي قدمها علماء الاقتصاد الغربيين[١].
- أهمية تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتطوير نظام اقتصادي ينسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية[٢].

هذه بعض من العوامل التي ساعدت في ظهور مصطلح الاقتصاد الإسلامي، أما عن نمو وتطور المعرفة في الاقتصاد الإسلامي خلال هذه المرحلة فقد تمكن رواد الاقتصاد الإسلامي المعاصر، سواء من المفكرين أو العاملين في المجالات السياسية والاجتماعية أن يطرحوا بقوة قضية الاقتصاد الإسلامي؛ وذلك من خلال تقديم الحلول والمعالجات التي تتلاءم مع الشريعة السمحاء، وبدأت اجتهادات المفكرين في تحليل مشكلات المجتمعات الإسلامية ومحاولة معالجتها في إطار الشريعة الإسلامية. وعلي هذا النحو ظهرت مساهمات عديدة عن النظام الاقتصادي الإسلامي وفي مجالات الربا والبنوك الإسلامية والزكاة والضرائب والنقود والتنمية الاقتصادية والتضخم، وغيرها من الموضوعات العامة في الاقتصاد، ورغم اختلاف هذه المساهمات من حيث

---

[1] المرجع السابق: ص ٣٤– ٣٧.

[2] أشرف محمد دوابة: الاقتصاد الإسلامي (مدخل ومنهج). دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٢٨.

جودتها وقابليتها للتطبيق، إلا أنها كانت في مجملها تهدف إلى محاولة إرساء معالم نظام اقتصادي إسلامي، ووضع قواعد لعلم اقتصاد إسلامي[1].

ثانياً: ظهور مراكز البحوث المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي

بداية هذه الفترة هي تاريخ انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي بمكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية، وذلك في عام ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م، والذي كان يهدف إلى دراسة النظم الاقتصادية الإسلامية، وعمل البحوث اللازمة لإيضاحها وتطبيقها بما يتفق ومتطلبات المجتمع. وقد دُعي إليه أساطين الاقتصاد الوضعي، وناقش أبحاثاً كثيرة ومتنوعة بمختلف المجالات الاقتصادية[2]. والسبب في اختيار هذه البداية هو أن المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي كان بمثابة نقطة البدء الكبرى أو نقطة الانطلاق الكبرى للبحث في مجال الاقتصاد الإسلامي، والذي كان ضمن أهم توصياته إنشاء مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجدة[3].

ويمكن القول أن الكتابة في الاقتصاد الإسلامي منذ هذا التاريخ، أخذت اتجاهاً مختلفاً؛ فبعد أن كانت الكتابة في الاقتصاد الإسلامي تتم من خلال المحاولات الفردية بدوافع شخصية، أصبحت تتم في إطار من العمل المؤسسي، من خلال الأقسام العلمية التي تم افتتاحها في بعض الكليات في المملكة العربية السعودية، والسودان، وعدد من الدول الأخرى، والجزء الأكبر من الكتابة كان

---

[1] عبدالرحمن يسري أحمد: تقويم مسيرة الاقتصاد الإسلامي(١٣٩٦ – ١٤٢٢هـ) (١٩٧٦ – ٢٠٠٣م)، المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة أم القري، مكة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥، ص ١٢، ١٤.

[2] المرجع السابق: ص ٢١.

[3] المرجع السابق.

من خلال المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، ومركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر بالقاهرة، وفي هذا الصدد يقول أحد الباحثين[1] " كانت الكتابة في الاقتصاد الإسلامي عبارة عن جهود فردية متناثرة، إلى أن هيأ الله سبحانه وتعالى للمهتمين بالاقتصاد الإسلامي التداعي لعقد المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي تحت رعاية جلالة الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود– يرحمه الله تعالى– في صفر ١٣٩٦هـ، ومن ثم تم إنشاء مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي. تمكن المركز من اجتذاب باحثين ذوي مؤهلات عالية في الاقتصاد والشريعة للمشاركة في أبحاثه. والغالبية العظمى ممن كتبوا أو يكتبون حالياً أبحاثاً للمركز هم أساتذة الجامعات والعديد منهم يحتل مناصب علمية مهمة، ولهم مساهمات علمية منشورة، وقد نال العديد من الباحثين بالمركز كما أسلفنا جوائز علمية، كما أن المركز حصل على جائزة البنك الإسلامي للتنمية في الاقتصاد في عام ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م في الاقتصاد الإسلامي تقديراً لأبحاثه."

من خلال الاستعراض السابق لتطور الاقتصاد الإسلامي قبل ظهور مراكز البحوث وبعد ظهورها، يمكن القول بأن مراكز البحوث كان لها دور مهم في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي، لكن هذا التطور لم يكن على المستوى المطلوب أو المأمول، في ظل ما يزخر به هذا الفكر من حلول وإمكانيات قادرة على إحداث التغيير في مختلف البلدان الإسلامية. لذا فإن

---

[1] فضل عبدالكريم محمد: تجربة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في البحث في الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، الفترة ١–٣ أبريل ٢٠٠٨م، جدة، المملكة العربية السعودية، ص١٢٨

الدور الذي يُحسب لمراكز البحوث في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي، هو التشجيع على الكتابة والبحث والتدريس للفكر الاقتصادي الإسلامي، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بهذا الفكر، ولكن ذلك لا يزال عند المستوى النظري، حيث لا تزال البلدان الإسلامية في وضع متأخر اقتصادياً إلى حدٍ ما، ولم يحظ الاقتصاد الإسلامي بالتطبيق إلا في عدد قليل من الدول، وحتى مع ذلك لم يؤت ثماره بعد (لأسباب لا مجال لذكرها هنا).

إن التطوير الحقيقي للاقتصاد الإسلامي هو أن يُقدم بالطريقة التي تجعل متخذي القرار، ورجال الأعمال، وأفراد المجتمع يقتنعون به. وهو أمر ليس بالصعب، وإنما يحتاج إلي تنسيق وتنظيم الجهود الموجودة بالفعل.

المبحث الثالث

تقييم تجربة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي*

يسعى البحث من خلال هذا المبحث تقييم تجربة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر بجمهورية مصر العربية في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي، وتم اختيار المركز باعتباره – ومن قبله مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة– من أوائل المراكز

* تم الاعتماد في هذا المبحث على المصادر التالية:
- ثبت بالأنشطة والخدمات العلمية التي قدمها المركز لخدمة الاقتصاد الإسلامي. ٢٠١٤م
- نشرة التعريف بالمركز، نوفمبر ٢٠١٥م
- اللائحة الأساسية للمركز.
- سجلات وميزانيات المركز.
- المقابلة الشخصية لمدير المركز والعاملين القدامى بالمركز.
- المقابلة الشخصية لعدد من كبار الباحثين في الاقتصاد الإسلامي.

المتخصصة في مجال الاقتصاد الإسلامي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنه المركز الوحيد في جمهورية مصر العربية المتخصصة في مجال الاقتصاد الإسلامي، بالإضافة إلى أن الباحث يعمل باحثاً للاقتصاد الإسلامي به.

المطلب الأول

التعريف بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي وأنشطته

أولاً: فكرة تأسيس وإنشاء المركز

بدأت فكرة إنشاء المركز بتبرع كريم من سعادة الشيخ صالح عبداللّه كامل، قُدم إلى كلية التجارة " بنين" جامعة الأزهر، في صورة تخصيص ٢٠٠٠٠ عشرين ألف جنيه جوائز سنوية تشجيعية تُمنح لأفضل البحوث والدراسات التجارية الإسلامية، ثم تطورت الفكرة إلى إنشاء وحدة تنظيمية تلحق بكلية التجارة جامعة الأزهر، سُميت حينها مركز الأبحاث والدراسات التجارية الإسلامية؛ حيث صدر القرار الوزاري رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٩م بالموافقة على إنشاء وحدة ذات طابع خاص باسم مركز الأبحاث والدراسات التجارية الإسلامية بجامعة الأزهر. وحينما انتقلت كلية التجارة من مبناها في المقر القديم لجامعة الأزهر بحي الدرَّاسة، إلى المبنى الجديد للجامعة في مدينة نصر، قدمت الجامعة قطعة أرض مميزة لإقامة مبنى مستقل للمركز. وتكريما لسعادة الشيخ صالح عبد اللّه كامل الذى تبرع بإقامة المبنى وتأثيثه، صدر القرار الوزاري رقم (١٣٨) لسنة ١٩٨٢م بإطلاق اسم سيادته على المركز ليكون «مركز صالح عبد الله كامل للأبحاث والدراسات التجارية الإسلامية»، ثم عُدل الاسم عام ١٩٩٢م إلى «مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي» ومنذ عام ١٩٩٠م أصبح المركز تابعا للجامعة بدلاً من كلية التجارة بموجب قرار مجلس إدارة المركز بجلسته رقم (٦) بتاريخ ١٥ مايو ١٩٩٠م.

ثانياً: أهداف المركز

نصت المادة الثانية من اللائحة الأساسية للمركز على أن المركز يهدُف لتحقيق الأغراض الآتية:

أ- إجراء البحوث والدراسات المقارنة بين الفكر الإسلامي والفكر المعاصر في مجال الاقتصاد والإدارة والمحاسبة، وذلك لإبراز المفاهيم والمبادئ التي تحكم الإدارة والمعاملات من وجهة النظر الإسلامية.

ب- مد الباحثين في البلاد الإسلامية وغيرها بالمعرفة الإسلامية والخبرة التي تساهم في دراسة وحل المشكلات الاقتصادية المعاصرة وفقاً للفكر الإسلامي.

ج- تقديم المشورة للحكومات والهيئات والأفراد المتعلقة بتطبيق الفكر الإسلامي في مجال الاقتصاد والإدارة والمحاسبة.

د- تصميم الأنشطة المحاسبية والإدارية والمالية للمنشآت المختلفة، وعلى الأخص المنشآت الإسلامية.

ه- عقد الندوات التدريبية والبرامج الدراسية في مجالات الاقتصاد والإدارة والمحاسبة بهدف إعداد الكوادر المناسبة للمنشآت المختلفة.

و- اصدار مجلة دورية لنشر المقالات والأبحاث العلمية في الفكر الإسلامي المقارن تحت اسم " مجلة الدراسات التجارية الإسلامية" وذلك لتشجيع نشر المعرفة التجارية الإسلامية.

ز- تنظيم المحاضرات والندوات والمؤتمرات لمناقشة الموضوعات التي تحقق أهداف المركز.

ح- إنشاء مكتبة تحتوي على المؤلفات في المعاملات الإسلامية والاقتصاد والمحاسبة والإدارة وغيرها.

ط- إحياء التراث القديم وفهرست الكتب الإسلامية وطبعها ونشرها وترجمتها.

ي- إنشاء مركز معلومات في مجالات الاقتصاد والإدارة والمحاسبة والمعاملات الإسلامية.

ثالثاً: الهيكل الإداري والأكاديمي للمركز

يتكون الهيكل الإداري للمركز من:

١- مدير المركز، ويتم تعيينه بقرار من رئيس مجلس إدارة المركز من بين أساتذة كلية التجارة بجامعة الأزهر، ممن لهم اهتمام بالدراسات التجارية الإسلامية أو من الباحثين بالمركز.

٢- مدير الشئون المالية والإدارية، ويكون من موظفي الجامعة.

٣- الإداريين والفنيين وعمال الخدمات المعاونة والأمن، ويكونوا من موظفي الجامعة.

٤- القائمين بالبحوث العلمية، وتكون وظائفهم طبقاً للتقسيم التالي:

- أستاذ باحث. - أستاذ باحث مساعد. - باحث.
- باحث مساعد. - مساعد باحث.

وتتولى جامعة الأزهر دفع أجور العاملين بالمركز بمختلف مستوياتهم، وقد بلغ عدد العاملين بالمركز ٣٤ فرداً على النحو المبين بالجدول التالي، جدول رقم (١-٢).

جدول رقم (١)

بيان بأعداد العاملين بالمركز

حتى نهاية ٢٠١٧م

م	المسمى الوظيفي	العدد	ملاحظات
١	مدير المركز	١	
٢	مدير الشئون المالية والإدارية	١	
٣	إداريين	٢٣	
٤	فنيين	٢	
٥	خدمات معاونة	٩	
٦	أستاذ باحث	لا يوجد	
٧	أستاذ باحث مساعد	لا يوجد	
٨	باحث	٥	ثلاثة باحثين منهم خارج البلاد للإعارة
٩	باحث مساعد	١	
١٠	مساعد باحث	١	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علي سجلات المركز

رابعاً: التمويل

يعتمد المركز في تمويل أنشطته المختلفة على عائد الوقفية التي أوقفها الشيخ صالح كامل رجل الأعمال السعودي؛ حيث تم إيداع مبلغ مليون وسبعمائة ألف دولار ببنك البركة، ويصرف عائدها لمصلحة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، وقد تم تحويل مبلغ منها قدره أربعمائة ألف دولار

للجنيه المصري بسبب ارتفاع العائد على الجنيه المصري عنه بالدولار وقتئذ. بالإضافة إلي الدخل المُتحصل من الخدمات التي يقدمها المركز، والمتمثلة في تأجير القاعات، والتدريب، هذا بالإضافة إلي ما يُقدم للمركز من تبرعات.

خامساً: ملخص أنشطة المركز

سوف يُركز البحث في هذا البند على استعراض أنشطة المركز ذات العلاقة المباشرة بدور المركز في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي؛ وهي الأنشطة التي يتم من خلالها إنتاج المعرفة الاقتصادية الإسلامية، سواء كانت في شكل مؤتمرات وندوات ومنتديات أو حلقات نقاشية أو محاضرات عامة، كما سوف يتم استعراضها بشيء من الإيجاز، بما يفي بهدف التقييم، ويبين الجدول التالي أعداد المؤتمرات والندوات والمنتديات، والحلقات النقاشية، والمحاضرات العامة، وقد تم إعداد هذا الجدول بواسطة الباحث، من خلال جمعها وحصرها من المصادر المشار إليها في بداية المبحث.

جدول رقم (٢)

بيان بأعداد اللقاءات العلمية (المؤتمرات والندوات والمنتديات والحلقات النقاشية والمحاضرات العامة) بالمركز منذ إنشائه وحتى نهاية عام ٢٠١٧م

السنة	عدد المؤتمرات والندوات والمنتديات	عدد الحلقات النقاشية	عدد المحاضرات العامة	إجمالي عدد الأبحاث المقدمة في اللقاءات العلمية
١٩٧٩ - ١٩٨٥م	٠	٠	٠	٠
١٩٨٦	١	٠	٠	٨
١٩٨٧	٠	٠	٠	٠
١٩٨٨	٢	٠	٠	٢٥
١٩٨٩	٠	٠	٠	٠
١٩٩٠	٣	٠	٠	٣٢

السنة	عدد المؤتمرات والندوات والمنتديات	عدد الحلقات النقاشية	عدد المحاضرات العامة	إجمالي عدد الأبحاث المقدمة في اللقاءات العلمية
١٩٩١	١	٠	٠	١٧
١٩٩٢	٤	١	١	١١٤
١٩٩٣	٣	١	١	٨٩
١٩٩٤	٣	٢	٢	١٩
١٩٩٥	٠	٠	٠	٠
١٩٩٦	٥	٠	٠	١٤٢
١٩٩٧	٦	٣	٣	٨٦
١٩٩٨	٥	٧	٧	١٤٤
١٩٩٩	٣	٤	٤	١٣٠
٢٠٠٠	٦	٤	٤	٢٣
٢٠٠١	٦	٢	٢	٧٣
٢٠٠٢	٧	٢	٢	٨١
٢٠٠٣	٧	٣	٣	١٢١
٢٠٠٤	٧	١	١	٩٧
٢٠٠٥	٢	٥	٥	١٢١
٢٠٠٦	٣	١	١	٤٣
٢٠٠٧	٢	١	١	٢٦
٢٠٠٨	٤	٠	٠	٢٠
٢٠٠٩	١	٢	٢	٨
٢٠١٠	٤	٢	٢	٢٠
٢٠١١	٢	١	١	١٥
٢٠١٢	٣	١	١	٢٥
٢٠١٣	١	٣	٣	٧
٢٠١٤	٠	٠	٠	٠
٢٠١٥	٠	٠	٦	٠
٢٠١٦	٣	٠	٧	١٢
٢٠١٧	٠	٠	٠	٠
إجمالي				١٤٨٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، بالاعتماد على المصادر المذكورة في بداية المبحث

المطلب الثاني

تقييم دور مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

يهدُف البحث من خلال هذا المطلب إلى تقييم تجربة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ومحاولة الحكم عليها – بطريقة موضوعية–، وذلك بهدف التعرف على دور المركز في تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي. وذلك في ضوء ما تم عرضه في المطلب السابق (التعريف بالمركز وأنشطته). وقبل الشروع في عملية التقييم، لابد من تحديد المنهجية التي سوف تنتهجها هذه العملية؛ وذلك لضمان الابتعاد – قدر الإمكان– عن التحيزات والأهواء الشخصية. في ضوء ذلك سوف تتم عملية التقييم على مرحلتين؛ المرحلة الأولى: التقييم الكمي، وذلك عن طريق تحليل أعداد المؤتمرات والندوات والمنتديات والحلقات النقاشية، وأعداد الأبحاث التي قدُمت خلالها. أما المرحلة الثانية: ستكون عن طريق مناقشة البنود التى تم استعراضها في المطلب الأول كلٍ على حدة منطقياً وربطها بمدى تحقيق المركز للدور الذي أنشئ من أجله، وبمدى تطور الفكر الاقتصاد الإسلامي.

أولاً: التقييم الكمي

يمكن القول – بشيء من التجاوز أو التبسيط– أن مراكز البحوث أشبه بالوحدات الإنتاجية (المصانع، ومقدمي الخدمات، والمعامل)، فكما أن هذه الوحدات تُقدم سلعاً وخدمات، كذلك مراكز البحوث تقدم سلعاً وخدمات علمية، تتمثل في البحوث والمحاضرات والاستشارات وغيرها من منتجات علمية، لها زبائنها (متخذو القرار، وطلبة العلم، والباحثين، ووسائل الإعلام،...). لذا فإن التقييم الكمي لتجربة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، سوف يستند بصورة أساسية على أعداد المؤتمرات والندوات والمنتديات والحلقات النقاشية، وما نتج عنها من بحوث ومقالات ومطبوعات مختلفة.

باستخدام برنامج مايكروسوفت أكـــسل ٢٠١٠ Microsoft Exel 2010 أمكن معالجة بيانات الجدول رقم (٢) للحصول على الرسوم البيانية الموضحة في الأشكال التالية:

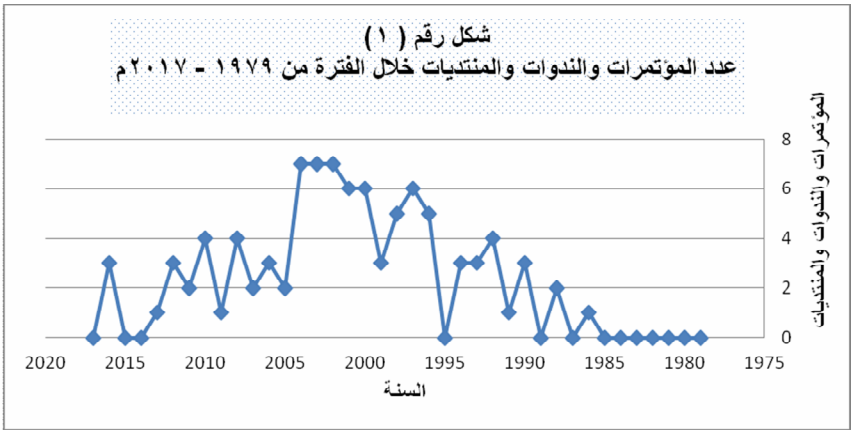

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٢)

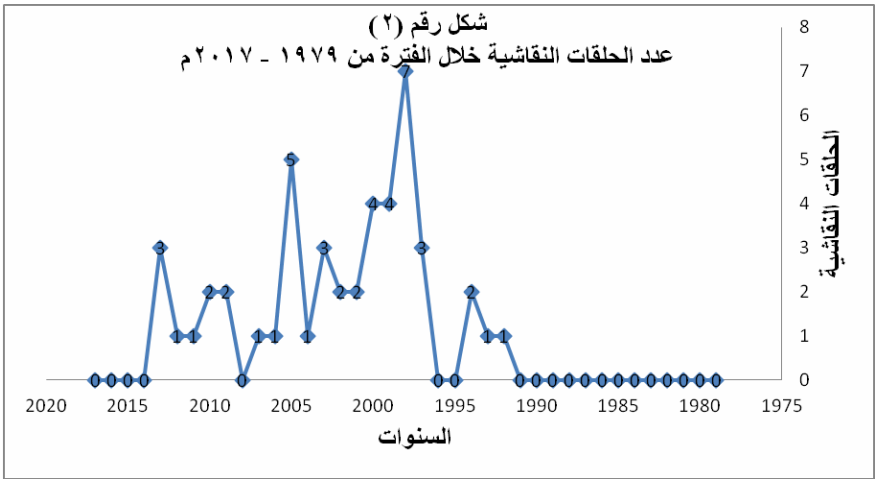

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٢)

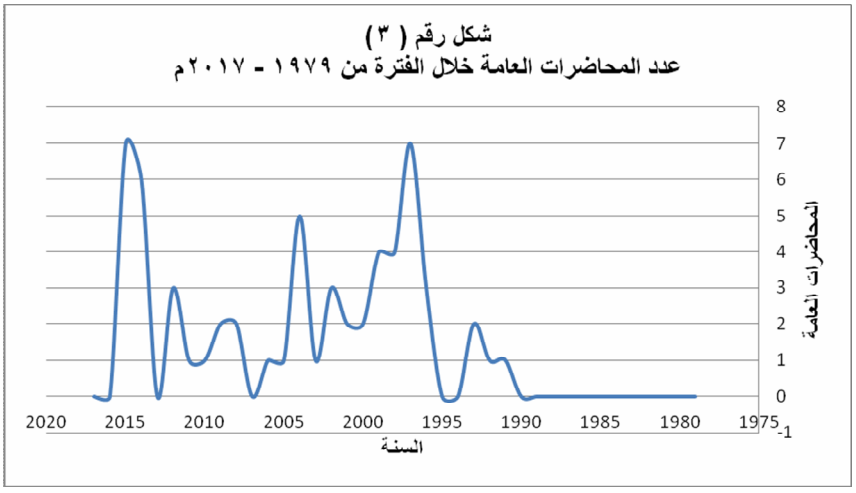

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٢)

من خلال بيانات الجدول رقم (٢)، والأشكال الموضحة عاليه، يمكن ملاحظة ما يلي:

- أن الفترة من ١٩٧٩م– ١٩٨٥م خلت من أي لقاءات علمية، ومن خلال سؤال العاملين بالمركز، تبين أن مقر المركز الحالي لم يتم الانتهاء منه وتسلمه إلا مع نهاية ١٩٨٦م، بالإضافة إلي تبعية المركز إلى كلية التجارة خلال هذه الفترة، وهو ما يمكن اعتباره سبباً في عدم وجود أنشطة أو لقاءات علمية خلال هذه الفترة المذكورة.
- بدايةً من عام ١٩٨٦م (العام الذي تسلمت فيه إدارة المركز المبنى الخاص به) بدأت أنشطة المركز متمثلة في اللقاءات العلمية، سواء مؤتمرات وندوات ومنتديات، أو حلقات نقاشية، في الارتفاع والانخفاض بمعدلات منخفضة واستمرت إلي عام ١٩٩٢م؛ حيث ارتفع عدد اللقاءات العلمية إلى ٤ لقاءات ما بين مؤتمرات وندوات، بإجمالي عدد بحوث ١١٤ بحثاً، ثم عادت إلي الانخفاض مرة أخري إلى أن وصلت إلي صفر في عام

١٩٩٥م، إلا أنها في عام ١٩٩٦م ارتفعت بمعدل كبير، حيث بلغ عدد اللقاءات العلمية (مؤتمرات وندوات ومنتديات) ٥ لقاءات بإجمالي عدد بحوث ١٤٢ بحث (ثاني أكبر عدد أبحاث يُقدم في اللقاءات العلمية خلال سنوات الدراسة ١٩٧٩– ٢٠١٧م).

- بالنسبة للحلقات النقاشية، يلاحظ أن المركز لم يبدأ سلسلة الحلقات النقاشية إلا بداية من عام ١٩٩٢م، واستمرت هذه الحلقات حتى ٢٠١٣م، وكان أكبر عدد حلقات نقاشية في عام ١٩٩٨م، كما هو واضح من الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢).
- بالنسبة لإجمالي الأبحاث المقدمة إلي اللقاءات العلمية، يُلاحظ أن عامي ١٩٩٦م، و١٩٩٨م شهدا أكبر عدد بحوث يُقدم في اللقاءات العلمية خلال فترة الدراسة؛ حيث بلغ عدد الأبحاث في عام ١٩٩٨م ١٤٤ بحثاً، ثم في عام ١٩٩٦م ١٤٢، وهو ما يظهر بوضوح في الشكل رقم (٣).

وكنتيجة نهائية لهذا التحليل للنشاط العلمي للمركز، يمكن من خلال الشكل التالي؛ شكل رقم (٤) استنتاج الاتجاه العام للإنتاج العلمي للمركز (معبراً عنه بعدد البحوث التي تم تقديمها للمؤتمرات والندوات والمنتديات)؛ حيث يظهر في الشكل أن إنتاجية المركز من حيث عدد الأبحاث في ارتفاع. وهو ما يشير – كمياً– إلى تزايد دور مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي؛ وذلك من خلال تزايد وارتفاع ما يتم إنتاجه من معرفة اقتصادية إسلامية. فقد بلغ عدد الأبحاث التي قُدمت خلال اللقاءات العلمية التي نظمها المركز خلال ٣٨ عاماً (من ١٩٧٩م– ٢٠١٧م) ١٤٩٨ بحثاً، بمعدل يزيد عن ٣٩ بحثاً سنوياً.

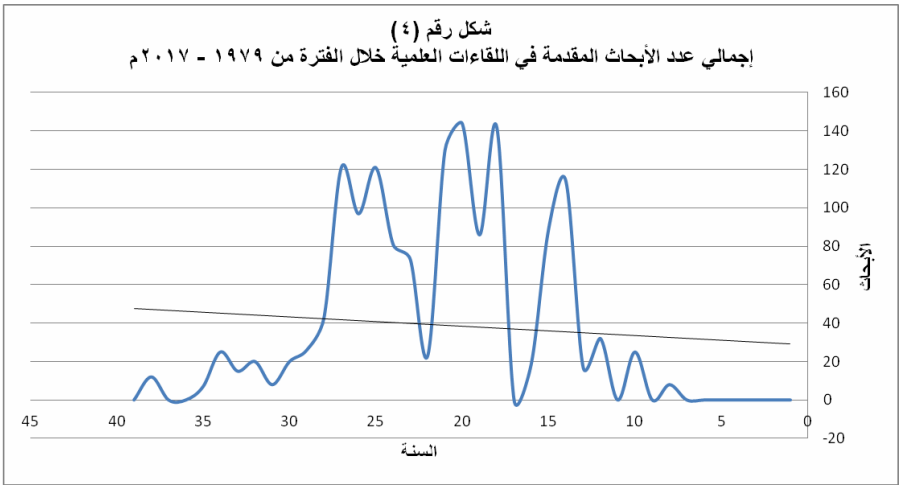

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٢)

ثانياً: التقييم الكيفي

بالنظر إلى ما ورد في بنود التعريف بالمركز، في المطلب الأول من هذا المبحث، يمكن ملاحظة النقاط التالية:

١- غياب الرؤية والرسالة للمركز؛ حيث خلت اللائحة الأساسية للمركز من وجود رؤية واضحة يسعى الى تحقيقها، ورسالة تبرز الدور الذي يقوم به المركز. ولا يخفى على أحد أهمية صياغة رؤية ورسالة أي منظمة في تحقيق أهدافها وقياس مدى تحقق هذه الأهداف، وبالتالي ضمان مستوى عالٍ من الجودة. وهو ما ترتب عليه عدم وجود خطة استراتيجية للمركز تكون ترجمة لرؤية ورسالة المركز.

٢- عمومية الأهداف، وعدم تركيزها على تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي كفرع من فروع المعرفة الحديثة التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والرعاية.

٣- اختلال الهيكل الإداري للمركز؛ فعدد القائمين بالبحوث العلمية في المركز ٨ باحثين، من باحثين وباحثين مساعدين ومساعدين باحثين، ٣ منهم خارج البلاد. في حين أن عدد القائمين بالوظائف الإدارية بلغ ٣٧ موظف. ولا شك أن هذا الخلل في الهيكل الإداري للمركز أدى إلى عدم إمكانية تشكيل فرق بحثية تعمل على بحث ودراسة موضوعات معينة وفق خطة معدة مسبقاً.

٤- قلة وضعف التمويل، حيث تنص اللائحة الأساسية للمركز على أنه وحدة ذات طابع خاص، وهو ما يعني عدم تكفل الجامعة بأي مصروفات للمركز، وعليه فإن عائد الوديعة الوقفية لن يكفي المصروفات العامة للمركز، ومن ثم لن يتبقى إلا الكفاف للإنفاق منه على تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي؛ على سبيل المثال بلغت المصروفات العامة للمركز عام ٢٠١٤م (أدوات كتابية، ومكافآت وبدلات عاملين، ومياه وكهرباء ونظافة، ومؤتمرات وندوات) ٥٤١١٣٨،١٣ جنيه مصري، كان نصيب المؤتمرات والندوات مبلغ ٩٥٩٠ جنيه مصري، أي أن نصيب الإنفاق على المؤتمرات والندوات في عام ٢٠١٤م، لم يتعد ٢% من إجمالي مصروفات المركز. مع الأخذ في الاعتبار أن إيرادات المركز في نفس العام (٢٠١٤م) بلغت ٥٥٨٥٣٥،٣ جنيه مصري، كان نصيب الوديعة منها ١٢٨٠٨١،٣٠ جنيه مصري أي أن عائد الوديعة لا يتعدى ٢٣% من إيرادات المركز، ويستكمل المركز باقي إيراداته بالاعتماد على تأجير القاعات، والتدريب، وبيع المطبوعات، وهو ما يجعل إدارة المركز حريصة على القيام بهذه الأعمال التي تحصل من خلالها على إيراد يساعد بنسبة تزيد عن ٧٥% في تغطية مصروفاتها الأساسية، وهو ما يكون على حساب الاهتمام بالأهداف الرئيسية للمركز، والتي هي إنتاج المعرفة

الاقتصادية الإسلامية. وهذا المثال فقط، كفيل بأن يبرز قلة وضعف التمويل التي يعاني منها المركز، ودوره في قيام المركز بوظيفته الأساسية.

٥- بالنظر إلي عناوين المؤتمرات، والندوات، والمنتديات، والحلقات النقاشية والمحاضرات العامة التي نظمها المركز، نجد أن هناك عناوين غير ذات صلة بالمعرفة الاقتصادية الإسلامية؛ ففي المؤتمرات التي نظمها المركز على سبيل المثال، مؤتمراً بعنوان: التصدي للإعاقة الذهنية طبياً وشرعياً وقانونياً، ومؤتمراً آخر بعنوان: الذبائح بين الشريعة الإسلامية والممارسة العملية، وهي مؤتمرات ليست ذات صلة بالمعرفة الاقتصادية. وفي الحلقات النقاشية؛ نجد حلقة نقاشية بعنوان: مناقشة قانون حماية الحيوان،... وهكذا. وبفحص عناوين اللقاءات العلمية، وتصنيفها طبقاً لعلاقتها بالمعرفة الاقتصادية الإسلامية، تبين أن ٣٨% على الأقل من هذه اللقاءات ليس لها علاقة بالمعرفة الاقتصادية الإسلامية. وتوجيه الجهد والتمويل والتنظيم الذي تم في هذه اللقاءات لموضوعات في المعرفة الاقتصادية الإسلامية، من شأنه أن يعمل على زيادة دور المركز في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي، وزيادة إنتاجيته من المعرفة الاقتصادية الإسلامية.

٦- رغم هذه الملاحظات، فإنه – وبموضوعية- لا يمكن إغفال دور المركز في القيام بدور مهم وحيوي، خاصة في مصر؛ فهو الجهة الوحيدة التي يتردد فيها مصطلح " اقتصاد إسلامي"، مما ساعد على بقاء ووجود حراك علمي وأكاديمي وثقافي للفكر الاقتصادي الإسلامي، والأمل معقود في أن يأتي ذلك اليوم الذي يؤتي فيه المركز ثماره، وتزداد فعاليته في تطوير حقيقي للاقتصاد الإسلامي. لكن على مستوى تطور الفكر الاقتصادي

الإسلامي لا يمكن أن نقول بأن المركز ساهم في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي– فقط أبقى على الزخم والاهتمام بالاقتصاد الإسلامي–، فلازال هناك قضايا كثيرة في الفكر الاقتصاد الإسلامي لم يتم الفصل فيها، وتبقى عقبة في طريق تطور هذا الفكر، على سبيل المثال:

- العلاقة بين الفقه والاقتصاد الإسلامي
- علمية الاقتصاد الإسلامي
- منهج البحث في الاقتصاد الإسلامي

وبذلك نكون قد حاولنا – قدر المستطاع– تقييم تجربة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، بهدف التعرف على دور المركز في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي.

الخاتمة

١- النتائج:

- مراكز البحوث لها أهمية كبيرة في مواجهة القضايا المختلفة، وعلى مستوى الأمة الإسلامية، فإن الأمة أحوج ما تكون لمراكز بحوث ذات فاعلية في مواجهة القضايا المختلفة، بحيث يتعدى دورها إنتاج المعرفة وتركيمها وتكديسها، إلى تطبيقها وتفعيلها ودمجها بواقع الأمة.
- تتوقف كفاءة وفاعلية مراكز البحوث– في المقام الأول– على توافر البيئة السياسية الخصبة، التي تسمح لهذه المراكز بممارسة أدوارها الحقيقية تجاه مختلف القضايا. فكلما كانت البيئة السياسية ملائمة كلما زاد دور هذه المراكز في صُنع القرار، والولايات المتحدة الأمريكية أكبر دليل على ذلك.
- مراكز البحوث كان لها دور مهم في تطوير الفكر الاقتصادي، ويمكنها القيام بدور أكبر، وذلك من خلال توظيف ما يتم إنتاجه من معرفة

اقتصادية إسلامية في معالجة ما تواجهه الأمة الإسلامية من قضايا اقتصادية تمثل تهديداً حقيقياً.

- قام مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بدور مهم في تطوير الفكر الاقتصادي، لكن هذا الدور أخذ في التراجع ويمكن القول بأن أهم أسباب التراجع هي:
  - عدم تركيز أنشطة المركز على قضايا وموضوعات الفكر الاقتصادي الإسلامي.
  - قلة التمويل، وعدم توافر عدد كبير من الباحثين.
  - ندرة الكوادر الشابة المهتمة والمتخصصة في الاقتصاد الإسلامي
  - الخلل الإداري المتمثل في وجود عدد كبير من الإداريين، وقلة الباحثين.

٢- التوصيات

- ضرورة التنسيق بين مختلف مراكز البحوث ذات الاهتمام والتخصص المشترك.
- تركيز مراكز البحوث المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي على القضايا الأساسية، والتي لا تزال محل خلاف بين المتخصصين.
- تكوين فرق عمل لإنجاز المؤلفات والأبحاث المختلفة، وخاصة في الموضوعات التي تعاني من ندرة.
- قيام مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بتعديل اللائحة، بما يسمح له من تنفيذ برنامج للدراسات العليا؛ يمنح درجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية. بالإضافة إلى ماجستير مهني ودكتوراه مهنية في الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١- ابي عبيد القاسم بن سلام: الأموال، تقديم ودراسة وتحقيق محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٩م.

٢- أشرف محمد دوابة: الاقتصاد الإسلامي (مدخل ومنهج). دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ٢٠١٠م.

٣- الامام ابن منظور الأفريقي: لسانُ العرب، الجزء الثاني، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.

٤- الامام ابن منظور الأفريقي: لسانُ العرب، الجزء السابع، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٠م، ص ٢٢٢.

٥- ثبت بالأنشطة والخدمات العلمية التي قدمها المركز لخدمة الاقتصاد الإسلامي. ٢٠١٤م

٦- خالد وليد محمود: دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي (الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٣م.

٧- رفعت السيد العوضي: تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد (المساهمة العربية العقلانية). دار المنار، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٨- سجلات وميزانيات المركز.

٩- شوقي أحمد دنيا: علماء المسلمين وعلم الاقتصاد (ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد)، دار معاذ للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م.

١٠- شوقي أحمد دنيا: الفكر الاقتصادي الإسلامي (مرحلة التأسيس)، المجلة العلمية لقسم الاقتصاد- كلية التجارة بنات – فرع تفهنا الأشراف- جامعة الأزهر، العدد الأول، ٢٠٠٧م.

١١- صامويل هنتنجتون: صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، مكتبة الأسرة- الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٤م.

١٢- عبدالرحمن يسري أحمد: الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب- البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠م.

١٣- ـــــــــــــــــــــــ: الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصر الوسيط، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠م.

١٤- ـــــــــــــــــــــــ: المنهج العلمي في الاقتصاد الإسلامي (الفلسفة والبناء النظري)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الإمام، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠١٠م.

١٥- ـــــــــــــــــــــــ: تقويم مسيرة الاقتصاد الإسلامي(١٣٩٦ – ١٤٢٢هـ) (١٩٧٦ – ٢٠٠٣م)، المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة أم القري، مكة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥م.

١٦- عبدالرزاق بلعباس: الاقتصاد الإسلامي (حفرية مصطلح)، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، العدد ٧٨، السنة العشرون، بيروت- لبنان، ٢٠١٤م.

١٧- علي الصالح مُولى: الثينك تانكس أو إمبراطوريات الفكر (مدخل إلى فهم الوجه الآخر لقوة الولايات المتحدة الأمريكية)، مجلة أمارباك، المجلد الثالث، العدد الخامس، ٢٠١٢م.

١٨- فضل عبدالكريم محمد: تجربة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في البحث في الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، الفترة ١-٣ أبريل ٢٠٠٨م، جدة، المملكة العربية السعودية.

١٩- فهد بن مطر الشهراني: إسهامات مراكز البحوث العلمية في دعم العمل الدعوي بمدينة الرياض (دراسة تحليلية تقويمية)، سالة ماجستير، كلية الدعوة والإعلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

٢٠- فؤاد عبدالله العمر: مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣م.

٢١- اللائحة الأساسية للمركز.

٢٢- محمد بن حسن بن سعد الزهراني: مناهج البحث في الاقتصاد الإسلامي المعاصر (تحليل وتقويم)، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ١٩٩٨م.

٢٣- محمد شوقي الفنجري: الوجيز في الاقتصاد الإسلامي. دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٤م.

٢٤- نشرة التعريف بالمركز، ٢٠١٥م، ٢٠١٦م، ٢٠١٧م.

٢٥- يوسف إبراهيم يوسف: استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام. مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٨١م، ص ١٨٦.

ثانياً: مواقع الويب

١- رفعت السيد العوضي: الاقتصاد الإسلامي (دلالة المصطلح)، متاح على الرابط التالي:
http://www.cairodar.com/117099-الاقتصاد-

٢- زينب صالح الأشوح: الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي (نظرة تاريخية مقارنة) نسخة إليكترونية بصيغة pdf، متاحة علي موقع كتب عربية علي الرابط التالي:www,kotobarabia.com

٣- علي العميري وآخرون: مراكز الأبحاث... قاطرة تنمية يعوقها التمويل ويتجاهلها المجتمع، جريدة المدينة، العدد رقم ١٩٣٥١، بتاريخ ١٢ مارس ٢٠١٦م. متاح على الرابط: **http://www.al-madina.com/node/665165**

٤- موقع الباحث العربي: على الرابط http://www.baheth.info/all.jsp?term=بحث تاريخ الاقتباس في ٢٠١٦/٤/٢٨م

ثالثاً: المراجع الأجنبية

1- Mcgann, James G.(2015), "2014 Global Go To Think Tank Index Report", The Lauder Institute University Of Pennsylvania Philadelphia, USA.